مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التأثير الدولي والإقليمي لإعادة بناء العراق بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. أوراد محمد مال كمونة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7864
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.226

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

التأثير الدولي والإقليمي لإعادة بناء العراق بعد 2003

The international and regional impact of rebuilding Iraq after 2003

Awrad Mohammad Malik Kamouna
College of Political Science / University of Baghdad

أ.م.د أوراد محمد مالك كمونة *
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- international influence
- regional influence
- building Iraq
- invasion

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: "The stages of rebuilding or building a nation impose two comparable circumstances, but each's experience differs from the other. In the first instance, we imply that a state includes integrated components, including legal, political, and economic ones. This state also has legal legitimacy and international recognition, but it is also subject to a crisis. Whether it is a revolution, a coup, an invasion, or the termination of its formal political system, the state and its political system will be rebuilt afterward. This is the responsibility of the invasive nation, like in the case of Iraq, and this phase marks a turning point for the course correction."

* **Corresponding Author:** Awrad Mohammad Malik Kamouna, **Email:** xxx , **Tel:xxx** , **Affiliation:** College of Political Science / University of Baghdad,

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 ايلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- التأثير الدولي
- التأثير الإقليمي
- بناء العراق
- الإحتلال
-

الخلاصة : تفرض مرحلة إعادة بناء الدولة أو مرحلة بناء الدولة حالتين متقاربتين، لكن تختلف تجربة كل منهما عن الأخرى، ففي الحالة الأولى نعني بها أن دولة ما متكاملة المقومات سواء القانونية أو السياسية أو الاقتصادية، وتمتلك هذه الدولة الشرعية القانونية والاعتراف الدولي، لكن تتعرض هذه الدولة للأزمة سواء كانت ثورة أو انقلاب أو احتلال، وإلى السقوط ونهاية نظامها السياسي القانوني ومن ثم إعادة بناء الدولة ومنظومتها السياسية.. وهذا يقع على عاتق دولة الاحتلال كحالة العراق والتي تمثل هذه المرحلة حالة انعطاف لتصحيح المسار.

المقدمة : يقصد بإعادة بناء الدولة تقوية الهياكل والابنية العامة داخل دولة ما بشكل يمكن لهذه الابنية من القدرة على توفير السلع العامة، وبناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة الى استخدام الاكراه، ولا تتمتع أي دولة بهذين الشرطيين في معظم الحالات إلا عندما يُنظر إلى مصدر السلطة والنخب الحاكمة بعدها شرعية، بمعنى استقاء مصادر الشرعية تلك من الشعب، وبهذا المعنى ايضاً، فإن عملية " البناء/ إعادة الدولة " من الخارج هي عملية لا تتم وفق منهج – البناء من أعلى الى اسفل، بمعنى التركيز على النخب السياسية فقط، كما أنها لا تتم وفق منهج – البناء من أسفل إلى أعلى– بمعنى التركيز على الشعب والمجتمع المدني فقط، فاشتمال تلك العملية على أبعاد مؤسسية واقتصادية وثقافية بجانب التركيز على القبول الداخلي للمشروع وعلى شريعة المؤسسات الجديدة يعني تضمينها المنهجين معاً ، وفي تعريف آخر لإعادة بناء الدولة: "هي بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر والتنمية البشرية "،وأيضاً بتعريف آخر هي " استخدام القوة المسلحة عقب مرحلة من الصراع أو الحرب بهدف بناء سلام مستقر ونظام ديمقراطي مستدام.

الدولة في العراق واجهت أزمات متعددة منذ عام 1921 ولغاية اليوم على الرغم من الاختلاف في طبيعة الدولة ما قبل 2003 وعلى الرغم من التغيير في طبيعة وشكل الدولة ، فتأثير الدول الاقليمية والدولية كان له الدور الكبير في بناء الدولة العراقية بسبب التدخلات والتأثيرات سواء كانت سلبية أو أيجابية ، فضلاً عن الاحتلال وتدمير البنى التحتية وحل مؤسسات الدولة والتدخل في كل نواحي الحياة السياسية ،وتفشي

الفوضى وانتشار المليشيات والجماعات الإرهابية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا أمام إعادة بناء الدولة ،قوة الدولة تبرز من خلال بناء المؤسسة العسكرية بتشكيل جيش وطني يحمي سيادة الدولة، ويقف أمام كل التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية .

أن **إشكالية البحث** تطرح تساؤل جوهري يتعلق بمدى إمكانية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 في ظل وجود تأثيرات كبيرة ومتعددة ، ولعل أبرز تلك التساؤلات تدور حول طبيعة تلك التأثيرات، وأفضل الحلول المقترحة حولها ، ثم هل الحلول ممكنة ومتاحة أم صعبة التحقيق ؟ ، ثم عدة تساؤلات في إطار السعي لبناء الدولة رغم التأثير الإقليمي والدولي، ومنها ما هي اسباب ضعف الدولة ؟ وما هو السبيل لتقويتها ؟ ، وما هو التأثير الإقليمي والدولي في بناء الدولة العراقية على مدى عدة سنوات منذ عام (2003– 2023) ؟ ، وكيف السبيل إلى بناء الدولة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تعثر بناء الدولة في العراق نتيجة عدة تأثيرات سياسية ودستورية فضلاً عن التدخلات والتأثيرات الجانبية سواء كانت إقليمية أو دولية ، لذلك فالحاجة ملحة للعمل على إيجاد حلول آنية ومستقبلية لجميع هذه التأثيرات لغرض الانتقال بالعراق وبشكل كبير من بناء السلطة إلى بناء الدولة ، وفي مقدمة هذا المشروع هو ضرورة بناء دولة مدنية تستوعب الجميع من جهة وتحترم القانون والدستور بعده الركيزة الأساسية لبناء الدولة الناجعة من جهة أخرى ، ولغرض الاجابة على التساؤلات التي تطرحها اشكالية البحث فقد قسم البحث إلى مبحثين وبدورها قسمت الى مطالب ثم خاتمة البحث.

المبحث الأول: المعنى العام لبناء الدولة وتأثير الاحتلال عليها في العراق

يعرف "فرانسيس فوكوياما" عملية بناء الدولة على إنها " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي" ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحكيم الدولة وتقليصها ،وهذا المعنى يشير إلى عملية بنلء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام السياسي من تكامل وولاء والتزام ومشاركة وتقليص الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي، ففي حالة العراق بعد عام 2003 فأن مفهوم إعادة بناء الدولة وآلياته قد مر في ظروف معقدة نتيجة لتراكم المشكلات التي يعود بعضها إلى سياق تشكيل الدولة السابقة في الاصل والبعض الأخر نتيجة لتداعيات إسقاط النظام السابق والآليات التي استخدمت فيه وذلك في ظل غياب واضح لأي رؤية ولأي فكر سياسي مما أدى إلى خلل جوهري في صميم بنية الدولة العراقية وهياكلها والمؤسساتية نتج عنه عجز بنيوي متأصل أعاق قيام الدولة بوظائفها في تحقيق الأمن وإنجاز التنمية الاقتصادية والوصول إلى مرحلة الحداثة السياسية.

المطلب الأول: المقومات التأسيسية والعناصر القانونية للدولة

أولاً : المقومات التأسيسية المادية للدولة

أن الدولة في المفهوم العلمي السياسي هي هيئة سياسية مشتملة على عناصر جوهرية لابد من وجودها في كل دولة وهي الشعب ومنه تتألف البيئة الاجتماعية والتي تنبثق منه الدولة، والإقليم الذي يحدد المجال الجغرافي للدولة، والسلطة التي تمارسها الدولة على من يقيم ضمن حدودها [1].

يقصد **بالإقليم** الحيز والنطاق المكاني والترابي الذي تسيطر عليه الدولة حسب مبادئ القانون الدولي وبموجبه تُمارس الدولة كامل سلطاتها وسيادتها الوطنية بهدف إنجاز وظائفها الأساسية ، وإقليم الدولة هو أحد العناصر الأساسية للحديث عن قيام الدولة فبدون الإقليم لا وجود للسكان ، ولا يشترط في الإقليم حجما معينا إذ توجد دول ذات مساحات كبيرة مثل الصين في آسيا والجزائر في أفريقيا ودول ذات مساحات صغيرة كهولندا وبلجيكا في أوروبا ودول صغيرة جدا تسمى الدول المجهرية كجزر المالديف وموناكو ، وحسب المادة الثانية ،الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن

[1] جميل م .منيمنة ، نماذج من مشروع الدولة في الفكر العربي المعاصر، الفكر العربي ،العددان 35-36، أيلول – كانون الثاني 1983، ص 5.

التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد منظمة الأمم المتحدة [1] ، تتميز السلطات التي تمارسها الدولة على إقليمها بإنها شاملة واستثنائية، فمن حيث الشمولية يفترض أن تتمتع الدولة بكامل السلطة على إقليم الدولة ، وبخصوص السلطات الاستثنائية فالمقصود بها أن الأجهزة التي تمثل الدولة هي وحدها من يمارس مظاهر السيادة داخل الإقليم [2]. اما بالنسبة الى **السكان** العنصر التأسيسي الموضوعي الثاني فيمكن التمييز على أساس الجنسية بين المواطنين والأجانب، إذ تعد الجنسية العلاقة القانونية التي تربط الفرد بدولته، فهي الوصف القانوني الذي يحدد عنصر السكان في الدولة، ويمكن للاجانب ان يصبحوا مواطنين عندما تمنح لهم الجنسية، ومنح الجنسية هي من صميم قضايا الاختصاص الوطني في كل دولة [3].

اما **السلطة السياسية** وهي العنصر الثالث لمجموع المؤسسات والتنظيمات الدستورية والإدارية التي تجسد إرادة الدولة، وتكون فاعلة أي لديها الأهلية (الداخلية) بشأن الممارسة المادية لجميع وظائفها ومهامها، وايضا القدرة على حفظ النظام العام، وتنفيذ التزاماتها، على المستوى الدولي (الأهلية الخارجية) لكن القانون الدولي لايشترط شكلا معينا او محددا لتنظيم السلطة السياسية فالسلطة السياسية تحدد مستوى تطور دولة معينة، ووضعيتها ودورها على المسارين الإقليمي والدولي، ومن العوامل التي تؤدي دوراً مهماً هي : (طبيعة النظام السياسي وكفاءة النخبة الحاكمة وديناميةالجهاز الإداري والدبلوماسي واستقلالية القضاء واحترام الكفاءة في تقلد المناصب ذات المسؤولية وخضوع الجهاز العسكري للجهاز المدني وإستراتيجية التنمية والاستقرار السياسي) ويشترط في أن تتمتع الحكومة بسيادة فعلية وباستقلال حقيقي، كما ينبغي أن تكون فاعلية الحكومة ذات بعد داخلي وخارجي ، وما يجري في الدول العربية (منذ ما يعرف بالربيع العربي لعام 2011) ولا سيما في العراق واليمن وسورية يبين بوضوح عدم وجود الفاعلية في ممارسة السلطة في هذه الدول سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي إذ إن الأطراف الدولية ولا سيما روسيا الاتحادية

---

[1] علي شفيق ، العلاقات الدولية في العصر الحديث : مع الإشارة للدور العربي والأفريقي ، مكتبة المعارف، الرباط، 1985 ، ص47.

[2] سعد الركراكي ،مقترب في دراسة العلاقات الدولية ،المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 1991، ص10.

[3] المصدر نفسه ، ص12

والولايات المتحدة الأمريكية أو الأطراف الإقليمية مثل إيران والسعودية والإمارات تعرقل مسار اتخاذ القرار تبعاً لاختلاف وتباين المصالح[1].

ثانيا: العناصر القانونية للدولة

لا يكفي أن تتوفر للدولة العناصر المادية فقط بل يضيف الفقه عنصرين قانونيين هما: السيادة، والشخصية القانونية الدولية وتوجد تيارات فقهية تضيف مسألة الاعتراف.

يقصد **بالسيادة** القدرة على الانفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدولة وخارجها ومن ثم القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأي سلطة من الخارج ، وهي أيضاً، القدرة على الانفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدولة وخارجها وبالتالي القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل وعلى رفض الامتثال لأي سلطة تأتيها من الخارج، كما أن المساواة بين الدول يسمح، من الناحية النظرية، لكل دولة (كبيرة أو صغيرة) بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والمالية... إلخ على المستوى الدولي ، وللسيادة ركنان اساسيان ،الركن الأول داخلي ويتجلى في سلطات الدولة على الأشخاص وعلى الإقليم، والركن الثاني خارجي، وهو حرية الدولة في تعريف شؤونها الخارجية وتحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى[2].

تمنح السيادة للدول بعض الاختصاصات منها حق ممارسة السلطة على الإقليم وحق خضوع ممارسة السيادة للألتزامات القانونية، أما المساواة فهي مبدأ تقليدي في العلاقات الدولية، وهو يعني رفض عدم اللامساواة بين الدول وهذا يؤدي إلى حماية الدول الضعيفة من هيمنة الدول الكبرى، ويضمن مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أيضاً احترام السيادة الخارجية. بضمان الأمن القانوني في العلاقات الدولية، وعدم المساعدة على الانقلاب على السلطة الشرعية، ويسمح مبدأ حسن النية بالالتزامات الدولية، بضمان الأمن القانوني في العلاقات الدولية لأنه يمثل أساس الطابع الإلزامي بالالتزامات الدولية [3].

---

[1] Abdelhak Janati Idrissi, Relations intenationales: Elaboration Praique et systematization doctrinale (Oujda: Institut Marocain du Livre, 1997), P.70

[2] المختار مطيع ، المختصر في القانون الدولي العام ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، لرباط، 2000، ص75.

[3] عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،1999، ص356.

وبمراجعة ميثاق الأمم المتحدة، نجد أنه يتحدث عن منع استعمال القوة ،(المادة 2 الفقرة4) وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية (المادة 33)، وحق الشعوب في تقرير مصيرها (المادة 1 الفقرة 2 والمادة 55)، ولا شك في أن القانون الدولي يتأسس على مقاربة تعدد الدول، لكن وحدة وتكامل وانسجام وعدم قابلية تجزيء السيادة الوطنية هو أساس وجود الدول[1].

أن **الشخصية القانونية الدولية،** يقصد بها أهلية الدولة وقدرتها على التمتع بالحقوق الدولية وتحمل الالتزامات الدولية، وقدرتها على المشاركة في وضع وتطبيق قواعد القانون الدولي كالمساهمة في بلورة وإبرام الاتفاقيات الدولية، ومن نتائج الشخصية القانونية الدولية استمرارية الدولة، واحتكارها لآليات المسؤولية الدولية (دولة مخطئة ودولة متضررة)[2].

اما **الاعتراف بالدولة،** فهو أساس قانوني مهم في القانون الدولي ويكون مقدمة للعديد من النشاطات الدولية كإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع الدول الأخرى، وكذلك عقد إبرام المعاهدات ودخول المنظمات الدولية، ولا يمكن لأي دولة أن تستغني عن إقامة علاقات متنوعة مع دول العالم، على الأقل من أجل مصالحها. وتتعدد أشكال الاعتراف إذ قد يكون الاعتراف صريحاً (كبلورة إعلان للعموم) أو ضمنياً يتضمن سلوك الدولة أو يكون التصريح في شكل وثيقة رسمية، وقد يكون قرار الاعتراف فرديا تقوم به دولة واحدة أو قرارا جماعيا تقوم به مجموعة من الدول، وفي ما يخص تأثير الاعتراف ينقسم الفقه إلى فريقين: إذ يرى أنصار النظرية التأسيسية أن الاعتراف هو العامل المؤسس والمنشئ للدولة كباقي العناصر، أي الإقليم والسكان والسلطة السياسية، ويرى أنصار النظرية الإقرارية أن وجود الدولة يرتبط بالعناصر الثلاثة المؤسسة وهي الإقليم والسكان والسلطة السياسية، أما الاعتراف فهو يقوم فقط بدور إقرار حالة موجودة[3].

---

[1] الحسين شكراني، تناقضات القانون الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص123.

[2] عبد الرسول كريم و عمار مراد العيساوي، الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد6، 2019،على الرابط : www.iauj.net

[3] حسين سعد كريم ،نظرية الإعتراف في القانون الدولي العام المعاصر ،على الرابط: www.nahrainuniv.edu.iq

المطلب الثاني: دور سياسة الاحتلال في إعادة بناء الدولة في العراق

اتسمت سياسات الاحتلال بأوجه قصور لا تقل أهمية عن مشكلات البيئة الداخلية، داخل الدولة المحتلة ودولة الاحتلال، عقدت من عملية إعادة بناء الدولة وذلك بدءا من قصور عملية التخطيط المسبق للحرب ومرحلة ما بعد الحرب، إلى حد دخول الحرب بدون وجود تصور واضح لتلك المرحلة فضلا عن اعتماد الاحتلال على قوة عسكرية محدودة، سواء خلال مرحلة الحرب أو مرحلة إعادة بناء الدولة، واعتماد الطائفة والعرق كأساس لبناء نظام ما بعد الحرب، أضف إلى ذلك، القصور الذي انتاب عملية المراجعة الدستورية، وعدم حسمها الكثير من الإشكاليات التي أثارتها مرحلة ما بعد عام 2003، وبخاصة مشكلات المواطنة، والهوية، والفدرالية، ومن سياسات الاحتلال هي :

أولاً : عدم التخطيط الواضح لمرحلة ما بعد الحرب

يمكن العودة بجذور مسألة تغيير النظام في العراق إلى بداية التسعينيات وعقب حرب تحرير الكويت، أي إلى ما قبل أحداث أيلول 2001 ، فضلا عن بداية الحرب ضد العراق عام 2003، فقد اتسمت هذه العملية بدرجة واضحة من القصور، كما عابها انطلاقها من فرضيات غير واضحة حول طبيعة تلك المرحلة، استندت إلى تصورات خطأ حول طبيعة المجتمع والاقتصاد العراقي، ما أدى إلى عدم فعالية الخطط والتصورات التي وضعت قبل الحرب، لقد شارك في عملية التخطيط تلك، وزارتا الدفاع والخارجية، فضلا عن مجلس الأمن القومي، كما شهدت أيضاً التنسيق مع عدد من قيادات المعارضة العراقية في الخارج، أو ما عرف بمعارضة المنفى، وتركزت عملية التخطيط خلال عام 2002 بالأساس، إلا أن عوامل عدة أدت إلى عدم فاعلية هذه العملية، تتعلق بعضها بالتنافس الذي نشأ بين الأجهزة والإدارات المعنية، وبعضها الآخر بخطأ الافتراضات التي انطلقت منها الخطط المطروحة.

انطلقت هذه الخطط من افتراضين ثبت خطأهما في الواقع العملي: الافتراض الأول / هو وجود نقطة نهاية محددة وواضحة للحرب وللعمليات العسكرية في العراق، اما الافتراض الثاني / أن الحرب ثم المشروع السياسي الأمريكي سوف يلقيان قبولاً واسعاً بين العراقيين ،مما يعني غياب المعارضة السياسية والمسلحة لهذا المشروع أو ضعفها، أدى هذا الافتراض إلى وقوع الاحتلال في عدد من الأخطاء الإستراتيجية، كان

أبرزها الاعتماد على عدد محدود من القوات العسكرية، انطلاقاً من أن المسؤولية الرئيسة لقوات التحالف الدولي قد تنحصر بالأساس في مواجهة المشكلات الإنسانية، وبخاصة مشكلة اللاجئين والنازحين ، ما يعني بإمكان نقل السلطة سريعاً إلى العراقيين عقب الحرب، كان لهذين الافتراضين تأثيرهما السلبي في ما يتعلق بعملية التخطيط بشكلها الواسع[1].

وبشكل عام، فقد وقعت عملية التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب لعدد من الأخطاء المهمة التي كان لها انعكاسها على أداء الاحتلال خلال هذه المرحلة، ومن هذه الأخطاء لعملية التخطيط هي مايلي[2]:

الخطأ الأول: التكييف لطبيعة المهمة الأمريكية في العراق، فقد ساد إدراك قبل بدء الحرب بأن المهمة الأمريكية في العراق هي عملية (تغيير للنظام)، يتبعها عملية (إصلاح للدولة) ولم يتحدث مخططو الحرب أو مرحلة ما بعد الحرب عن عملية (إعادة بناء الدولة) هذا التكييف لطبيعة المهمة الأمريكية كان له انعكاسه على المشروع الأمريكي من زوايا عدة فقد كان من وجهة نظر هؤلاء، أنه يمكن تطبيق هذا المشروع باستخدام عدد محدود من القوات العسكرية. كما كان يعني من ناحية أخرى عدم الحاجة إلى مشروعات أو سياسات هيكلية لمؤسسات الدولة وقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وكان التصور الغالب هو إصلاح مؤسسات الدولة القائمة لكي تتلاءم مع (توافق الولايات المتحدة) ما يعني قصر المهمة الأمريكية على أقلمة المؤسسات العراقية مع قواعد اقتصاد السوق، خاصة بعد إسناد مهمة الإدارة المدنية للاحتلال إلى الدبلوماسي السابق بول بريمر بعده مؤشراً على نظرة صانع القرار الأمريكي لطبيعة المشروع الأمريكي في العراق، ووضع هذا المشروع في سياق الحرب على الإرهاب، أكثر من عده مشروعاً لإعادة بناء الدولة بالمعنى الدقيق، أن هذا التكييف الخطأ لطبيعة المهمة الأمريكية في العراق، قد جاء نتيجة عدد من العوامل، أبرزها وجود تقدير لطبيعة مؤسسات الدولة العراقية ذاتها؛ فقد بنى هذا التكيف انطلاقاً من افتراض وجود مؤسسات قوية في العراق يمكن الاعتماد عليها بعد عام 2003، وأن مهمة سلطة الاحتلال ستكون مقصورة فقط على إصلاح هذه المؤسسات لبناء نظام ليبرالي على المستويين السياسي والاقتصادي، لكن هذا التقدير

---

[1] صلاح نصراوي ، العراق في الإستراتيجية الأمريكية..أي مشروع للدولة الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد162،مركز الأهرام ، القاهرة ،أكتوبر 2005، ص58.

[2] Larry Diamond, (what went wrong and Right in Iraq?) in: Francis Fukuyama, ed ,Nation-Building Beyond Afghanistan and Iraq (Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 2006) ,P.175

لم يكن دقيقا فما حدث هو أنه بمجرد انهيار النظام السابق قبل عام 2003 انهارت مؤسسات الدولة أيضا. وهو ما وضع سلطات الاحتلال في مأزق لم يكن مخططاً له قبل بدء الاحتلال.

الخطأ الثاني : مجموعة المؤتمر الوطني العراقي ، بقيادة أحمد الجلبي وهي المجموعة التي مثلت المصدر الأساس للمعلومات بالنسبة إلى وزارة الدفاع الأمريكية حول الواقع السياسي العراقي، وكان يجري تجهيزها لتكون نواة السلطة بعد سقوط النظام عام 2003. لقد قدمت هذه المجموعة معلومات مغلوطة حول الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، عمقت تصوراً خطأ لدى البنتاغون والبيت الأبيض حول استقبال المجتمع العراقي والقوى السياسية الاحتلال بعده (المنفذه والمخلص)، من نظام صدام حسين السابق، وهو تصور أكد مرة أخرى الإدراك الخطأ في الاعتماد على معارضة الخارج .

الخطأ الثالث : عسكرة عملية التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب ، فمع تزايد احتمالات الحرب شرعت وزارة الخارجية الأمريكية بدءاً من كانون الثاني 2002 في التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب، والتي تولى مسؤوليتها مكتب شؤون الشرق الأدنى، من خلال مشروع بعنوان مستقبل العراق، والذي أشرف عليه توماس وارويك ،ومع إصدار الرئيس بوش قراراً بإسناد مسؤولية قيادة عملية التخطيط إلى وزارة الدفاع، هيمنت الأخيرة على تلك العملية، فتجاهلت الجهد الذي قطعته وزارة الخارجية في هذا المجال، وقامت بدورها بإنشاء (مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية)، ليتولى مسؤولية تنسيق عملية التخطيط، وتنسيق ما يتم وضعه من خطط على الأرض بعد انتهاء الحرب، وقد كان لهذا التوجه تأثيره السلبي في عملية إعادة بناء الدولة في العراق من أكثر من زاوية، فمن ناحية، أدى هذا التوجه إلى اختزال مهمة الاحتلال وأهدافه في عدد محدد من الوظائف والأهداف ظلت بعيدة من التحديات الحقيقية التي واجهها الاحتلال على الأرض بعد انتهاء الحرب، ويتضح ذلك من خلال الهيئة الرئيسة داخل وزارة الدفاع التي أسندت إليها مهمة التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب وهي: (مكتب إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية)، والتي يتضح من اسمها انصراف توجهات وتوقعات الإدارة الأمريكية إزاء مرحلة ما بعد الاحتلال إلى أنها عملية تتعلق بالأساس بالمساعدات الإنسانية وإدارة الكوارث، مشكلات النازحين، أزمة نقص الغذاء، تداعيات استخدام أسلحة الدمار، أن عدم دقة هذه التوقعات إذ لم تقترن الحرب بحدوث أزمات إنسانية كبيرة على نحو ما كان متوقعا، جهود التخطيط المسبق على الحرب لأهميتها وجدواها بعد الحرب، ولم تنجح دولة الاحتلال في الحفاظ على حالة الدعم التي تمتعت بها نسبياً

خلال الحرب أو خلال مرحلة تغيير النظام، إذ كان لخطأ افتراض غياب المقاومة المسلحة للاحتلال تأثيره السلبي من حيث ارتفاع حجم التكلفة البشرية والمادية للاحتلال إلى حد لم يكن متوقعاً قبل بدء الحرب والاحتلال وهكذا فقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب واحتلال العراق مسلحة بافتراضات خطأ، ومعلومات مغلوطة حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ومن دون إجابات واضحة عن الكثير من الأسئلة المهمة.

2ـ الخلاف داخل الإدارة الامريكية حول التدخل العسكري في العراق

سبق صدور القرار الأمريكي بغزو العراق وجود خلاف داخل الإدارة الأمريكية حول جدوى التورط العسكري الأمريكي، نشأ هذا الانقسام بالأساس بين وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس، من ناحية، والذين شكلوا ما عرف بجناح «الصقور»، مقابل جناح آخر أكثر اعتدالاً، قاده وزير الخارجية كولن باول، وقد ذهب الجناح المعتدل إلى أن العراق لا يمثل تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة، كما أن ربط الغزو الأمريكي للعراق بالحرب على الإرهاب، سيضر بمصداقية هذه الحرب، وبعلاقات الولايات المتحدة بحلفائها في الشرق الأوسط حول الانقسام الدولي القائمة حول مشروعية الغزو، لكن رغم ذلك لم يستطع الجناح المعتدل الصمود والتماسك امام الانتقادات الشديدة التي وجهها إليه جناح «الصقور»، وانتهي الأمر بهزيمة جناح كولن باول بنهاية عام 2002 بقيادة جناح الصقور للسياسة الأمريكية تجاه العراق، مقابل محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يمثل غطاءا قانونياً للغزو، كذلك استطاع جناح الصقور حسم الخلاف مع الكونغرس، واستصدار قرار في منتصف تشرين الأول 2002 يسمح للإدارة الامريكية باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، بموافقة 269 صوتا مقابل 133 داخل مجلس النواب، وموافقة 77 مقابل 32 صوتاً داخل مجلس الشيوخ ، هذا الخلاف المبكر داخل الإدارة الأمريكية حول الغزو، كان له تأثيراته السلبية في مشروع إعادة بناء الدولة في العراق من أكثر من جانب، فمن ناحية، رغم قدرة جناح الصقور على حسم الخلاف لمصلحته، وإجبار وزير الخارجية كولن باول على الدفاع عن مقولات الجناح المتشدد حول علاقة نظام صدام حسين بالتنظيمات الإرهابية وامتلاكه للسلاح النووي، وهو ما عكسه خطاب باول داخل مجلس الأمن في 5 شباط 2003، إلا

أنه سرعان ما انكشف زيف تلك المقولات مع اعتراف باول بأنه قد تعرض للخداع والتضليل من جانب الأجهزة الأمنية الأمريكية، ما أدى إلى إضعاف الموقف الأخلاقي للمشروع الأمريكي[1].

3ـ الاعتماد على معارضة المنفى

اعتمدت دولة الاحتلال على معارضة المنفى ومجموعات محددة من المعارضة العراقية، وقد اتخذ هذا الاعتماد أكثر من شكل، كما تجاوز مرحلة ما قبل الحرب والتخطيط لها، ليمتد إلى مرحلة تطبيق المشروع الأمريكي في العراق. وقد كان لهذا الاعتماد تأثيره السلبي في مشروع إعادة بناء الدولة من أكثر من وجه، والاعتماد على هذه المجموعات كمصدر أساسي للوقوف على الواقع السياسي والاجتماعي في العراق، وقد نتج من ذلك الحصول على معلومات مغلوطة و«مؤدلجة» حول هذا الواقع، نتيجة عاملين أساسيين، الأول هو خروج هذه المجموعات من العراق وإقامتها في أوروبا والولايات المتحدة قبل سنوات عديدة من بدء الحرب، ما تبعه عدم إلمامها بواقع المجتمع العراقي والتطورات التي لحقت بمؤسسات الدولة خلال عقد التسعينيات. والثاني هو اعتماد سلطات الاحتلال على هذه المجموعات كنواة للحكومة العراقية بعد الحرب. وكان لهذا التوجه تأثيره في تعميق شكوك المجتمع العراقي والنخب السياسية حول طبيعة المشروع السياسي الأمريكي، من ناحية، وتعميق خطوط الانقسام العرقي والطائفي من ناحية أخرى، بسبب الطبيعة الطائفية والعرقية لهذه المجموعات، أو بسبب خبرتها السياسية القليلة في هذا المجال [2].

4ـ اعتماد الطائفة والعرق كأساس لبناء نظام ما بعد الحرب

اعتمد الاحتلال الطائفة الدينية والانتماء العرقي كأساس لبناء نظام ما بعد الحرب ،ويلاحظ أن الدستور العراقي الدائم الذي تم إقراره في كانون الأول 2005 لم يعتمد العرق أو الطائفة كأساس لتوزيع الموارد السياسية والاقتصادية في البلاد، إلا أن الاحتلال أدى دوراً مهماً ورئيساً في : تسييس العرق والطائفة وتحويلهما إلى مرتكز أساسي للتفاعلات السياسية بين المجموعات العرقية والطائفية في العراق بعد الحرب عام 2003من خلال بعض السياسات التي اعتمدها الاحتلال، ما أدى إلى إسباغ النظام السياسي

[1] التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، ص31–32.

[2] عباس عبود سالم، المعارضة السياسية في العراق بين إصلاح النظام وإسقاطه ،11حزيران ،2022، على الرابط :
www.washingtoninstitute.org

والتفاعلات السياسية من الناحية العملية بسمات طائفية وعرقية. ورغم أن المحاصصة الطائفية والعرقية في حالة المجتمعات المتعددة عرقياً وطائفياً لا تمثل عيباً في حد ذاته، بل قد يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي وبناء نظام سياسي ديمقراطي فاعل ومستقر على المدى البعيد، إلا أن نجاح هذا النظام يحتاج إلى توافر شروط عدة، فعدم تحقق هذه الشروط قد ينتهي بنظام المحاصصة الطائفية إلى بناء نظام ديمقراطي زائف، وتوازن هش، قد يكون مقدمة لحرب أهلية ، ولم يقتصر الامر على خطوط التقسيم الطائفي والعرقي، إذ جرى اعتماد معيار إضافي للتقسيم وهو عراقيو الخارج وعراقيو الداخل، من خلال ما اعطته سلطة الاحتلال من امتيازات للفئة الاولى، ما ادى بدوره الى تطور تنافس داخل الاغلبية الشيعية بين شيعي الخارج والداخل ، من ناحية أخرى، فإن اعتماد نمط (الفدرالية الجغرافية) واستبعاد نموذج الفدرالية العرقية أو الطائفية بشكل صريح، رغم أعتراف الدستور بالقوميات المختلفة في العراق، لم يرتبط به وضع أساس واضح لتوزيع الموارد السياسية بين المجموعات الطائفية والعرقية.،وفي المقابل، تطور واقع تقليد سياسي جديد يقوم على توزيع المناصب السياسية الثلاثة الأولى في البلاد على أساس: الرئاسة للأكراد، ورئاسة الحكومة للشيعة، ورئاسة مجلس النواب للسنة[1]. ويعيب هذا التقليد ثلاث مشكلات أساسية وهي[2]:

المشكلة الأولى : لا يوجد نص دستوري يضمن استمرار هذا النمط من المحاصصة، الأمر الذي يفتح المجال لإمكانية إعادة النظر في هذه المحاصصة إذا ما رغب أحد الأطراف في النكوص عليها، ومن ثم، كان من الأفضل إغلاق هذا الاحتمال من خلال تضمينه في الدستور، طالما تم اعتماده عملياً.

المشكلة الثانية : أن هذه المحاصصة العملية اقتصرت على هذه المناصب الثلاثة القيادية ولم تمتد إلى المستويات الآخرى من المؤسسات المهمة ، فاعتماد هذا النمط من المحاصصة يشرعن مدها إلى باقي المستويات والمؤسسات، وبخاصة في ضوء عدم وجود نص دستوري يحدد نطاق ومجالات المحاصصة الطائفية والعرقية.

---

[1] مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد23،العدد91، نيسان 2022، 146.

[2] المصدر نفسه ، ص173.

المشكلة الثالثة : هي افتقاد المجتمع العراقي للثقافة والخبرة السياسية اللازمة لبناء نظام تقاسم السلطة، وبخاصة ثقافة التوافق السياسي، إذ لم يقبل السنة بفكرة إزاحتهم عن قيادة الدولة والنظام السياسي، وتحديد دورهم السياسي الجديد استنادا إلى نسبتهم داخل المجتمع العراقي. كما تعامل الشيعة مع مرحلة ما بعد 2003 بعدها لحظة تاريخية لملء الفراغ السياسي الناتج عن انهيار النظام، وتأكيد هيمنتهم على الدولة الجديدة، لأنهم الأغلبية داخل المجتمع، كما تعامل الأكراد بعدهم أقلية قومية ذات وضع خاص في مواجهة الأغلبية العربية.

5ـــ الأحتلال وعملية كتابة الدستور

واجهت عملية المراجعة الدستورية في العراق في ظل الاحتلال الكثير من أوجه القصور التي نالت في النهاية من قدرة الدستور العراقي الجديد على بناء حالة من التوافق بين المجموعات العرقية والدينية، ومن قدرته على تقديم معالجة دستورية فاعلة لعدد من التحديات السياسية التي ارتبط ظهور معظمها بمرحلة الاحتلال ذاته، ونالت من قدرته على بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر، وقد مرت عملية المراجعة الدستورية بمرحلتين، الأولى: تشكيل اللجنة التحضيرية للدستور 11 آب 2003، ثم إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في 8 آذار 2004، والذي عمل كدستور مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية لحين وضع الدستور الدائم، والثانية : هي عملية وضع الدستور الدائم والتي بدأت بانتخاب أعضاء اللجنة الدستورية في 10 أيار 2005، إذ عقدت اجتماعها الرسمي الأول في 24 أيار، وانتهاء بطرح مسودة الدستور للاستفتاء في 15 تشرين الأول 2005، ثم إعلان نتيجته الرسمية في 25 تشرين الأول ، وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين نوعين من أوجه قصور عملية المراجعة الدستورية، الأولى : تتعلق بالجوانب الإجرائية لعملية كتابة الدستور،والتي كشفت عن هيمنة الشيعة والأكراد على تلك العملية، فضلا عن الدور الذي أدّاه قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في التأسيس للمشكلات الدستورية ، والثانية : بمضمون وثيقة الدستور الدائم وعدم قدرتها على تقديم حلول دستورية فاعلة للتحديات السياسية القائمة[1].

ما إن بدأت عملية كتابة الدستور، حتى ظهرت على السطح مجموعة من التحديات السياسية التي كان على واضعي مسودة الدستور تقديم معالجة دستورية لها، بدءاً من تعريف المواطنة العراقية، وطبيعة نظام

[1] حميد حنون خالد، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بيروت، 2020، ص301-322، (بتصرف).

الدولة (ملكية أو جمهورية)، وتوزيع السلطات بين المركز والأقاليم (دولة موحدة أو فدرالية)، وطبيعة النظام السياسي (رئاسي أو برلماني)، والعلاقة بين الدين والدولة، وانتهاء بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بعض هذه المسائل لم يجد تحديات أو جدلا كبيرا مثل طبيعة النظام السياسي، أو حقوق الإنسان والأقليات، فقد كان هناك توافق كبير حول ضرورة العدول عن النظام الرئاسي، سواء بالنظر إلى خبرة هذا النظام أو إلى الطموحات السياسية للمجموعات العرقية والدينية في التمثيل السياسي، وهو ما كان يعني الانحياز إلى النظام البرلماني، كذلك لم يكن هناك خلاف كبير حول ضرورة تأكيد الدستور على حقوق الإنسان والأقليات، لكن في المقابل، أثارت قضايا المواطنة والعلاقات العرقية الطائفية، والفدرالية جدلاً شديداً.

المبحث الثاني: تأثير البيئة الداخلية والخارجية في إعادة بناء الدولة في العراق بعد 2003

ساهم الاحتلال في تعظيم التأثيرات السلبية للتعددية وفي عملية إعادة بناء الدولة، على نحو أدى إلى تعقيد بناء التوافق الوطني بين النخب الجديدة حول مشروع إعادة بناء الدولة خلال مرحلة الاحتلال، كذلك لا يمكن فهم تحول التركيب العرقي والطائفي للمجتمع العراقي إلى إحدى نقاط ضعف لمشروع إعادة بناء الدولة، بدون ضعف الهوية الوطنية العراقية في مواجهة الهويات الفرعية (العرقية والطائفية والقبلية) إذ لم يكن من الممكن للانقسامات العرقية والدينية تأدية هذا الدور السلبي في تعقيد عملية إعادة بناء الدولة في حالة وجود هوية وطنية عراقية ، ولا يمكن أيضاً تجاهل الطبيعة القبلية للمجتمع العراقي ودوره في تقوية التعصب على قبول سياسات إعادة بناء الدولة، وبخاصة بناء الهوية الوطنية، والقبول بثقافة الديمقراطية هذا على مستوى البيئة الداخلية للعراق ، أما على مستوى البيئة الخارجية للعراق فتشير قراءة التحولات الرئيسة في السياسات الدولية بعد هجمات أيلول 2001، وعلى رأسها سياسة الحرب على الإرهاب وتداعياتها على مستوى إقليم الشرق الأوسط بصورة عامة، ونمط تفاعل دول الإقليم مع النظام العالمي بصورة خاصة، إلى تأثر عملية إعادة بناء الدولة سلباً بتلك السياسات، وتعقد حسابات القوى الإقليمية ودول الجوار الجغرافي لدولة العراق بشأن الغزو الأمريكي للعراق ومسألة تغيير النظام عبر التدخل الخارجي واستخدام القوة العسكرية، وما تبعها من تداعيات داخل العراق، من محاولة الولايات المتحدة مد سياسة الحرب على الإرهاب على العراق، والتعامل مع مسألة تغيير النظام بعدها كجزءاً من تلك السياسة، وظهور حالة من الاستقطاب الدولي حول مشروعية هذا التوجه، إزاء إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على تنفيذ مشروع الغزو في ظل حالة الاستقطاب تلك، إذ سرعان ما فقد المشروع السياسي في العراق أساسه القانوني والأخلاقي.

المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية

كان للبيئة الداخلية داخل دول الاحتلال تأثيرها المهم في تعثر مشروع إعادة بناء الدولة في العراق، وقد جرى هذا التأثير من خلال عاملين متداخلين، **العامل الأول** / هو ارتفاع التكلفة البشرية والمالية لمشروع إعادة بناء الدولة، **والعامل الثاني** / هو تراجع مستوى الدعم الداخلي لذلك المشروع، وكانت النتيجة المباشرة لهذين العاملين هو تراجع قدرة حكومات دول الاحتلال على الدفاع عن استمرار التورط في هذا المشروع من ناحية، وعدم قدرتها على تأمين الموارد المالية اللازمة له من ناحية أخرى.

أولاً : تأثير البيئة الداخلية للدولة المحتلة

1ــ تأثير التعددية العرقية والطائفية

رغم التعددية العرقية والدينية في العراق منذ نشأته، إلا أن «الطائفية السياسية» لم تكن السمة الأساسية للمجتمع العراقي، أو سياسات الأنظمة السياسية العراقية، فقد ظلت الطائفية عند حدودها الاجتماعية والثقافية فترات طويلة من دون أن تتحول إلى طائفية سياسية إلا في فترات محددة، كما لم تتحول إلى عنف طائفي واسع النطاق ، فضلا عن أن السياسات السلطوية والقمعية للنظم غير الديمقراطية قبل عام 2003 ، نجحت في إخماد الطائفية السياسية على المستوى المجتمعي (على مستوى علاقات المجموعات العرقية والطائفية ببعضها)، لكن هذا لم يضمن القضاء على فرص تطور مقومات عديدة للطائفية السياسية، كنتيجة طبيعية لغياب النظام الديمقراطي الذي يوفر الآليات والأطر اللازمة لبناء علاقات صحية ومتوازنة بين تلك المجموعات وبعضها البعض، أو بينها وبين الدولة بسبب بعض السياسات الطائفية التمييزية التي اتبعها النظام ضد مجموعات عرقية بعينها، مما ترتب عليه تطور إدراكات تاريخية سلبية لدى هذه المجموعات، سواء تجاه الآخر العرقي أو الديني أو تجاه الدولة، ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤدي انهيار النظام عام 2003 إلى انتقال المجتمع إلى الطائفية السياسية، لكن النقطة الأهم هنا أن الاحتلال مارس دوراً بارزاً في إحياء الطائفية السياسية في العراق بعد سنة 2003 [1].

[1] الحرب العراقية المقبلة؟ الطائفية والنزاع الأهلي، تقرير الشرق الأوسط ، المجموعة الدولية للأزمات ، 27 شباط 2008، ص 7.

2ـ الخبرة الدستورية العراقية

يمتلك العراق خبرة دستورية سلبية لم تساعده على بناء نظام سياسي ديمقراطي، منذ بدء مرحلة الاستقلال، فمنذ وقوع الانقلاب الذي أطاح بالنظام الملكي عام 1958، شهد العراق عدداً من الدساتير، لكن هذه الدساتير شابها الكثير من أوجه القصور، التي غالباً ما كانت تنهار بانهيار الأنظمة الحاكمة التي قامت كما اتسمت من ناحية أخرى، بتأسيسها نظماً سياسية سلطوية، فلم يقدم أي منها ضمانات ضد احتكار السلطة أو استخدام القمع، أو احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فقد وضع أول دستور للعراق في سنة 1925، بعد تكوين أول دولة عراقية موحدة تحت حكم الأسرة الهاشمية، والتي وضعت تحت الانتداب البريطاني، وظل هذا الدستور قائماً حتى وقوع الانقلاب العسكري عام 1958، وعلى الرغم من أن عملية كتابة هذا الدستور قد استندت إلى حوار علني، إلا أن وضعه في ظل الاحتلال أدى إلى تعميق النظر إليه بعده إحدى أدوات ضمان السيطرة البريطانية على البلاد، وتبع انقلاب سنة 1958، وضع دستور جديد، قام بجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء، ثم جاء دستور سنة 1970 الذي وضع في ظل نظام البعث الذي تأسس سنة 1968، ليؤسس لنظام الحزب (القائد)، كما حاول نظام الحكم قبل 2003 وضع دستور جديد في سنة 1990، إلا أن ظروف الحرب حالت دون إقراره [1].

إن الخبرة الدستورية العراقية، هي خبرة فقيرة، أسست لأنظمة سياسة سلطوية بالأساس، لكن الأهم أيضاً أنها تجاهلت واقع التعددية العرقية والطائفية للمجتمع العراقي، وفي ظل هذه البيئة السياسية والدستورية، لم يعرف العراق حتى سقوط النظام عام 2003 ظاهرة المعارضة السياسية الرسمية، وتحولت هذه الأحزاب إما إلى أحزاب سرية في بعض الأوقات (الحزب الشيوعي، والدعوة الإسلامية)، أو حركات تمرد في أوقات أخرى (حركة التمرد الكردية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، والتي قام النظام بمحاربتها في عام 1988)، أو معارضة المنفى وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية عندما لاح لدى المعارضة إمكان إزاحة نظام صدام ، لقد أدت هذه الخبرة التاريخية إلى نشأة الدولة العراقية وبخاصة منذ أواخر الستينات إلى إنتاج مفهوم

[1] حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 154.

مشوه للدولة القومية والهوية الوطنية ، وأدى انهيار النظام بعد عام 2003 وبدأ الاحتلال الذي طور علاقات مسبقة مع بعض هذه المجموعات قبل الحرب – إلى انفجار المشكلة الطائفية والعرقية في العراق[1].

3 ـــ الخسائر البشرية الناتجة من الحرب والاحتلال

لا يمكن فصل تعثر مشروع إعادة بناء الدولة في العراق عن حجم التكلفة البشرية المرتفعة التي دفعها المجتمع العراقي خلال فترة الحرب وسنوات الاحتلال، وقد تنوعت أشكال هذه التكلفة بدءاً من ارتفاع عدد القتلى المدنيين والعسكريين وعدد النازحين داخل العراق، وانتهاء بارتفاع عدد الاجئين وطالبي اللجوء السياسي إلى دول أجنبية.

ويعني ذلك أن إجمالي التكلفة البشرية لمشروع إعادة بناء الدولة قد بلغت 116409 قتلى من المدنيين، منذ بداية الحرب وحتى نهاية النصف الأول من سنة 2012، أي بمتوسط قدره نحو 12.5 ألف قتيل سنوياً خلال تلك المدة، إن حجم التكلفة البشرية لتطبيق المشروع بعد سنة 2003، فاقت كثيراً حجم التكلفة البشرية للحرب نفسها، ما يؤكد أن تحديات إعادة بناء الدولة فاقت كثيراً تحديات الحرب نفسها، وأن التكلفة البشرية الأكبر للمشروع جاءت في سياق مقاومة المجتمع العراقي للمشروع أكثر منها نتيجة مباشرة لإسقاط نظام صدام حسين، ولم يقتصر الأمر على القتلى المدنيين، فقد دفع المجتمع العراقي تكاليف بشرية أخرى في صورة النزوح الداخلي، واللجوء السياسي الخارجي؛ إذ ارتفع إجمالي النازحين داخل العراق من 0,4 مليون في عام 2003، إلى 0,8 مليون سنة 2004، ثم إلى 12 مليون سنة 2005، ثم إلى 2 مليون سنة 2006، ليستقر عند مستوى 2.7 مليون نازح حتى شهر آذار 2010[2] .

لا يمكن عزل التكلفة البشرية للحرب والاحتلال عن التكلفة البشرية التي دفعها الشعب العراقي خلال الفترة (6/8/1990 – 22/5/2003)، نتيجة العقوبات الاقتصادية، وخبرة العراقيين مع برنامج النفط مقابل الغذاء، المرحلة التي أدت وفق بعض التقديرات إلى وفاة نحو 2.2 مليون عراقي بسبب انتشار سوء التغذية والأمراض ونقص الأدوية، وتركزت معظم الوفيات في الشرائح العمرية الأقل من خمس سنوات والأكبر من

[1] ليلى ذر لطيف، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية ،المركز الديمقراطي العربي، على الرابط :www.democraticac.de

[2] Rathmell, "Planning Post-conflict Reconstruction in Iraq: What can we Learn?,"P.1018

خمسين عاماً (بإجمالي نحو 1.7 مليون نسمة) فضلا عن الشريحة العمرية بين الخامسة والأقل من خمسين سنة (نحو نصف بالد مليون نسمة) وقد أدت خبرة هذه المرحلة إلى تعميق إدراك سلبي لدى العراقيين بأن حرب عام 2003، والاحتلال، ليست سوى فصل جديد من السياسات الأمريكية – البريطانية خلال التسعينيات، والرامية إلى تدمير العراق والسيطرة على موارده النفطية، لقد كان لارتفاع التكلفة التي دفعها المجتمع العراقي بالتفاعل مع عوامل أخرى تأثير كبير في إضعاف فرص نجاح المشروع الأمريكي في العراق، فقد أدى ذلك ظهور المقاومة العنيفة للمشروع، و إلى زيادة حجم التكلفة الاقتصادية والبشرية للاحتلال ومن ثم تعقيد عملية الدفاع عن المشروع[1].

4 ــ الاتجاهات الرافضة للاحتلال والوجود العسكري

يمكن تفسير تزايد الاتجاهات الرافضة داخل المجتمع العراقي للوجود العسكري في ضوء عوامل عديدة، تعلق بعضها بطبيعة سياسات الاحتلال، وبعضها الآخر بالتكلفة البشرية الكبيرة التي دفعها المجتمع العراقي خلال سنوات الاحتلال، ولا يمكن إغفال عامل مهم آخر يتمثل بالأهمية الكبيرة التي أولاها المجتمع العراقي بهدف (تغيير النظام)، وهو هدف كان من الصعب تحقيقه من دون تدخل عسكري خارجي، وذلك في ضوء طبيعة نظام صدام وخبرة المعارضة السياسية معه خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، حتى مع الدعم الأمريكي للمعارضة الكردية والشيعية بعد حرب 1991/1990، إلا أن هذا الدعم لم يكن كافياً لتغيير النظام، وهو ما جعل التدخل العسكري الخارجي الأداة الأكثر فعالية، وربما الوحيدة، من وجهة نظر قطاع مهم من المجتمع العراقي، وهو ما وفر دعماً داخلياً للاحتلال العسكري خلال الفترة الأولى من الاحتلال، لكن هذا التأييد الذي توفر خلال مرحلة (تغيير النظام) لم يمتد إلى مرحلة إعادة بناء الدولة والتي تقتضي بطبيعتها وجوداً عسكرياً خارجياً فترة أطول، كما يمكن فهم ارتفاع نسبة الاتجاهات الرافضة للاحتلال داخل السنّة مقارنة بالشيعة في ضوء تراجع الدور السياسي للسنة في نظام ما بعد الحرب والدولة الجديدة، وانحياز

[1] أمير علي ، رفع الحظر عن العراق بعد ما يقرب من مليوني قتيل .. ما الذي تعلمناه من دروس الحظر؟ 28 مايو 2003. www.ilaam.net/War/IraqEmbargo.html

سياسات الاحتلال للأكراد والشيعة على حساب السنة ، وقد ارتبط بتزايد الاتجاهات الرافضة للاحتلال، ظهور المقاومة المسلحة ضد قوات الائتلاف الدولي، وضد نظام ما بعد الحرب[1].

ولذلك ارتفع متوسط عدد الهجمات اليومية التي نفذتها قوى المقاومة العراقية من 8 عمليات يومياً خلال شهر حزيران 2003 (بعد شهر واحد فقط من إعلان بوش انتهاء العمليات القتالية الأساسية في العراق في أيار 2003) حتى وصلت إلى نحو 70 عملية يومياً في منتصف سنة 2005، ثم إلى 185 عملية يومياً خلال شهر تشرين الثاني 2006 ، ولذلك ساد الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تخطط لوجود عسكري دائم في العراق، وهو ما أفقد مشروع إعادة بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال شرطاً آخر مهم، يتمثل بأهمية وجود قناعة لدى المجتمع المحتل بمصداقية الاحتلال حول الانسحاب وإعادة السيادة الكاملة إلى حكومة وطنية خلال فترة زمنية محددة ، فوفق الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة «الرأي العام العالمي» في 31 كانون الثاني/يناير 2006 بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على الحرب وبدء الاحتلال، بلغت نسبة من يرون أن الولايات المتحدة تخطط لوجود عسكري دائم في العراق 80% ويشير ذلك إلى وجود أزمة ثقة بالمحتل[2].

ثانياً : تأثير البيئة الداخلية لدول الاحتلال

1ــ ارتفاع التكلفة البشرية والمالية

كان لارتفاع التكلفة المالية والبشرية للاحتلال على مستوى دول الاحتلال ، وبخاصة الولايات المتحدة بعدها دولة الاحتلال الرئيس – تأثيره السلبي في إدارة الاحتلال مشروع إعادة بناء الدولة في العراق، فقد بلغ إجمالي القتلى من العسكريين الأمريكيين خلال الفترة (2003 – 2011) 4485 قتيلا، وتركزت حصيلة القتلى خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيق المشروع، فقد بلغ عدد القتلى العسكريين 486 قتيلاً في سنة 2003، ارتفعت إلى 849 في سنة 2004، وظل هذا المعدل ثابتاً نسبياً خلال عامي 2005، 2006، ليرتفع في سنة 2007 إلى 904 قتلى، وبلغ حجم القتلى العسكريين لبريطانيا، الحليف الرئيس للولايات المتحدة في هذا الاحتلال، 179 قتيلاً فقط، مقابل 139 قتيلاً لباقي الدول المشاركة في الاحتلال، وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة تحملت نحو 93,4 بالمئة من إجمالي القتلى العسكريين من دول الائتلاف الدولي

[1] تتبع متغيرات إعادة الإعمار والأمن في عراق ما بعد صدام ، معهد بروكينغز ، كانون الثاني 2013، www.brookings.edu

[2] المصدر نفسه .

في العراق، مقابل 3,7% للشريك الأساسي بريطاني و 2,9% لباقي الدول[1]. هذا أدى إلى رفع التكلفة السياسية لتطبيق المشروع، وإضعاف قدرة إدارتي بوش الابن، ثم باراك أوباما، على الدفاع عن مشروع إعادة بناء الدولة في العراق أمام الكونغرس والرأي العام الأمريكي، ما أدى إلى تراجع الدعم الداخلي لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وكان من المقبول لدى الرأي العام الأمريكي، إرسال قوات عسكرية ودخول الحرب في ظل المبررات التي قدمتها إدارة بوش، أو الاحتفاظ بمستوى مرتفع من الوجود العسكري في العراق خلال السنوات الأولى، وكان من الصعب الحفاظ على مستوى الدعم الداخلي لهذا المشروع مع تزايد عدد القتلى والجرحى، وتصاعد مستوى العنف والمقاومة الداخلية المسلحة ضد الاحتلال، فقد تطور جدل كبير داخل الولايات المتحدة حول جدوى استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بل وحول مدى نجاح المشروع الأمريكي هناك.

وقد تضاعفت التأثيرات السلبية للتكلفة المالية على اتجاهات الرأي العام الأمريكي في ضوء عاملين مهمين[2]: **العامل الأول** دخول الولايات المتحدة في أزمة اقتصادية ومالية بدءاً من منتصف سنة 2008، ما أدى إلى تصاعد جدل حول جدوى التكلفة المالية للتورط الأمريكي في مشروعات إعادة بناء الدولة في الخارج، سواء في العراق أو أفغانستان ، **العامل الثاني** أن التكلفة المالية الفعلية للحرب الأمريكية في العراق فاقت أضعاف التكلفة التقديرية التي طرحت قبلها، وعلى سبيل المثال، وقبل بدء الحرب، قدر لاري ليندسي المستشار الاقتصادي لبوش الابن، أن إجمالي تكلفة الحرب لن تزيد عن 200 مليار دولار ، وقد ذهب آخرون إلى أن هذا الرقم مبالغ فيه، فقدر وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد إلى أن هذه التكلفة لن تزيد على 50 – 60 مليار دولار، تشير هذه الفجوة الضخمة بين التكلفة التقديرية المتوقعة التي طرحت قبل الحرب، والتكلفة الفعلية للحرب إلى **استنتاجين مهمين:** أولهما، أنه يؤكد عدم وجود تقديرات واقعية وحقيقية مخططة وشاملة لحجم هذه التكلفة، وهو جزء من سوء عملية التخطيط المسبق للحرب والافتراضات المطروحة حولها. وثانيهما، أن هذه الفجوة أدت بدورها إلى إضعاف قدرة الإدارة الأمريكية على الدفاع عن مشروع إعادة بناء الدولة في العراق.

---

[1] James Dobbins,"Iraq: winning the Unwinnble War," Foreign Affairs, Vol.84, no.1 (January–February 2005), p.16

[2] المصدر نفسه.

2 ـــ تراجع الدعم الداخلي لمشروع إعادة بناء الدولة داخل دول الاحتلال

أدى ارتفاع التكلفة البشرية والاقتصادية للحرب ومشروع إعادة بناء الدولة في العراق إلى إضعاف قدرة دول الاحتلال (الولايات المتحدة وبريطانيا بالأساس) على تأمين الدعم

الداخلي لهذا المشروع، ما أدى إلى حدوث تراجع واضح في دعم الرأي العام الوجود العسكري في العراق، وإعادة تقييم قرار الحرب وقرار إرسال القوات العسكرية إلى العراق، وإعادة النظر في مصداقية المبررات الأساسية التي طرحتها إدارة بوش قبل الذهاب إلى الحرب، فضلاً عن تزايد الاتجاهات المؤيدة الضاغطة للانسحاب، بصرف النظر عن التطورات السياسية والأمنية في العراق، ونشير إلى التحولات المهمة التي شهدها الرأي العام الأمريكي بشأن القضايا السابقة[1]:

1 – حدث تحول مهم في موقف الرأي العام الأمريكي من قرار الحرب ضد العراق في اتجاه تراجع الاتجاه المؤيد لهذا القرار .

2 ـ حدث تحول مماثل للموقف من قرار إرسال القوات العسكرية الأمريكية إلى العراق، فقد رأوا أنه كان قراراً صحيحاً أعلى من نسبة الذين رأوا أنه كان قراراً خطأ بفارق كبير خلال السنة الأولى فقط من الوجود العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 ، لكن هذه الفجوة بين الاتجاهين بدأت في التراجع تدريجياً، ليدخل المجتمع الأمريكي في حالة الاستقطاب أو الانقسام حول مدى صحة هذا القرار طوال الفترة من عام 2004 حتى عام 2006، لتتسع الفجوة بين الاتجاهين مرة أخرة ولكن لصالح الاتجاه الذي رأى أن هذا القرار كان قرارا خاطئاُ.

3 ـ تزايدت قناعة الرأي العام الأمريكي بعدم امتلاك إدارة بوش رؤية أو خطة محددة للتعامل مع التحديات السياسية والأمنية في العراق، فرغم أن نسبة كبيرة كان لديها القناعة بالفعل بعدم وجود مثل هذه الرؤية أو الخطة منذ الشهور الأولى بعد الحرب (54% وفقاً لاستطلاع الرأي العام الذي أجرته غاللوب في 25 – 26 آب 2003، أي بعد نحو أربعة أشهر من إعلان بوش انتهاء العمليات العسكرية الأساسية في العراق)، إلا أن هذا الاتجاه أخذ في التزايد حتى أصبح هو الاتجاه السائد.

---

[1] حسن كريم ،الحرب الامريكية على العراق :الاسباب والأهداف،الدفاع الوطني، العدد43،كانون الثاني 2003،على الرابط: www.lebarmy,gov.lb

المطلب الثاني : تأثير البيئة الدولية والإقليمية لمشروع إعادة بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال

تشير سياسة الحرب على الإرهاب وتداعياتها على مستوى إقليم الشرق الأوسط بعامة، ونمط تفاعل دول الإقليم مع النظام العالمي بخاصة، إلى تأثر عملية إعادة بناء الدولة سلباً بتلك السياسات، وتعقد حسابات القوى الإقليمية ودول الجوار الجغرافي لدولة العراق بشأن الغزو الأمريكي ومسألة تغيير النظام عبر التدخل الخارجي واستخدام القوة العسكرية، وإزاء عملية إعادة بناء الدولة وما تبعها من تداعيات داخل العراق، فقد تبع محاولة الولايات المتحدة مد سياسة الحرب على الإرهاب على دولة العراق والتعامل مع مسألة تغيير النظام بعده جزءاً من تلك السياسة، وظهور حالة من الاستقطاب الدولي حول مشروعية هذا التوجه، وإزاء إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على تنفيذ مشروع الغزو في ظل حالة الاستقطاب تلك، سرعان ما فقد المشروع السياسي في العراق أساسه القانوني والأخلاقي.

أولا : تأثير البيئة الدولية

1ـ مشروعية غزو واحتلال العراق عام 2003

خلقت هجمات أيلول عام 2001 والحرب ضد الإرهاب، بيئة دولية كان لها تأثيرها الكبير في السياسات الأمريكية التقليدية، ومراجعة الإدارة الأمريكية بعض هذه السياسات، كان أبرز هذه السياسات التي خضعت للمراجعة سياسة حظر الانتشار النووي، والتدخل الخارجي لنشر الديمقراطية، والعلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية من ناحية، والأمن العالمي من ناحية أخرى، وكان من الواضح في هذه المراجعة هو ربط هذه السياسات بالحرب على الإرهاب وكان لتلك التحولات تأثيرها في مشروع إعادة بناء الدولة في العراق من أكثر من جانب ، لقد تبنت إدارة بوش توجهاً قام على أنه يمكن تحقيق الأمن الأمريكي وحماية المصالح الأمريكية من دون الاضطرار إلى الدخول في علاقات تفاعل كثيفة مع العالم الخارجي، ومن دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات كبيرة للفاعلين الدوليين أو المنظمات الدولية بشكل لا يتناسب مع قوة الولايات المتحدة وهيمنتها داخل النظام العالمي، وارتبط بذلك مبادئ العمل الأحادي، ورفض تقييد حرية الولايات المتحدة في استخدام القوة على حساب مبادئ القانون الدولي والعمل متعدد الأطراف والتوافق العام[1].

[1] محمد عبد السلام، تعقيدات الهجوم العسكري المحتمل ضد العراق ، مجلة السياسة الدولية، العدد150،مركز الأهرام ، القاهرة ، 2007، ص 93.

وهكذا، انتهت إدارة بوش الابن إلى الربط وبدون أي تناقضات أخلاقية أو سياسية، بين الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمنية الإستراتيجية، والتدخل الخارجي لنشر الديمقراطية، والاستخدام الموسع للقوة العسكرية لتحقيق اهدافها، ولا سيما في ضوء الإمكانات العسكرية الهائلة والفجوة بين الولايات المتحدة وبين باقي الفاعلين الدوليين، ثم أن تحولات البيئة العالمية الجديدة لمرحلة ما بعد أيلول ، وإدارة الأزمة العراقية في إطار سياسة الحرب على الإرهاب، لم تضمن للولايات المتحدة بناء ائتلاف دولي فاعل لتغيير نظام الحكم قبل 2003 ومشروع إعادة بناء الدولة في العراق ، ولكن اتسع نطاق الاتجاه الرافض للغزو ليتخذ شكل الحركة الدولية الرسمية والشعبية الواسعة النطاق، شمل ذلك حركة عدم الانحياز التي أصدرت بياناً وقع عليه ممثلو 114 دولة عضواً بالحركة، عقب قمتها المنعقدة في 24 شباط 2002، رفضت فيه الحرب المخططة، ودعت إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إذا ثبت تعاونه مع فرق التفتيش الدولية [1]، اما على المستوى الشعبي، شهدت الفترة السابقة على الحرب تطور رأي عام عالمي معارض لهذه الحرب، تجسدت في المواقف والبيانات الصادرة عن قيادات ومؤسسات دينية وفكرية، كان أبرزها ما عبر عنه الموقف الصادر عن شيخ الأزهر في شباط 2002 الذي اعتبر الحرب عدواناً على الإسلام، كما حرم مساندة الولايات المتحدة في هذه الحرب، ولم يقتصر الأمر على القيادات الدينية الإسلامية، فقد نادي بابا الفاتيكان بمناسبة الاحتفال بميلاد المسيح في 25 كانون الأول بمنع الحرب، كما توالت البيانات الصادرة عن مثقفين غربيين نددت بالحرب، كان أبرزها إعلان «ليس باسمنا» الذي نشرته نخبة من المثقفين الأمريكيين في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، وصفوا فيه السياسة الأمريكية بـ «الإمبريالية الجديدة تجاه العالم، لكن المظهر الأهم للرفض الشعبي العالمي للحرب تجسد في سلسلة التظاهرات التي اجتاحت عدداً كبيراً من دول العالم، وبخاصة تلك التي خرجت في 15 شباط 2003، بما في ذلك الدول التي أيدت رسمياً هذه الحرب وشاركت فيها، شمل ذلك فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان، وأستراليا، وكندا، فضلاً عن الولايات المتحدة وبريطانيا[2].

---

[1] جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس امني، مجلة السياسة الدولية، العدد 150،مركز الأهرام، القاهرة ، تشرين الأول 2007، ص85.

[2] تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، 24نيسان 2014، على الرابط :www.bbc.com

2 ـ ضعف الأساس القانوني للغزو

عدم قدرة الولايات المتحدة على تقديم مبررات سياسية أو قانونية قوية للحرب، وتغيير نظام صدام بالقوة العسكرية، ضعف الأساس القانوني للغزو، ومن ثم ضعف الغطاء الدولي للوجود العسكري الأمريكي ـ البريطاني في العراق ولمشروع إعادة بناء الدولة، ويتضح ضعف هذا الأساس من خلال قراءة قرار مجلس الأمن الرقم 1441 الصادر في 8 تشرين الثاني عام 2002، والذي مثل أعلى سقف قانوني أتيح للولايات المتحدة وبريطانيا لشن الحرب وبدء مشروع إعادة بناء الدولة في العراق ، إن الاستنتاج الذي يمكن تأكيده هنا، هو أن الحرب الأمريكية – البريطانية ضد العراق في سنة 2003، ومشروع إعادة بناء الدولة العراقية، لم يستندا إلى واقع سياسي أو أمني جديد ذي صلة بهجمات أيلول 2001. وبدا القرار 1441 امتداداً لسلسلة قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة، أكثر من ذلك، فإن هذا الامتداد لم يقتصر على إحالة القرار إلى سلسلة القرارات السابقة الصادرة منذ 2 آب 1990، ولكنه امتد إلى تأسيس العمليات العسكرية المتوقعة ضد العراق على القرار الرقم 678 (الصادر في 29 تشرين الثاني 1990) والذي سمح للمجتمع الدولي باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتحرير الكويت، والقرار 687 الذي اعتبر قرار وقف إطلاق النار في حرب 1990 مرهوناً بقبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه، على نحو يفهم منه أن العمليات العسكرية المتوقعة تشكل امتداداً لحرب عام 1990 في ضوء ما انتهى إليه القرار 1441 من عدم التزام العراق بالالتزامات الواردة في القرارين 678 و 687 [1] .

لقد نتج من حالة الاستقطاب الدولي حول مشروعية غزو العراق، وضعف الأساس القانوني للغزو، ضعف الائتلاف الدولي المشارك في غزو العراق، ما أدى إلى تحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأكبر في هذا التحالف، وهو ما عكسه هيكل القوات العسكرية المشاركة في الائتلاف، إذ بلغ حجم القوات العسكرية الأمريكية في العراق 150 ألف جندي مقابل 23 ألف جندي فقط في أيار/مايو 2003، وفي الوقت الذي كانت تتزايد فيه التحديات الأمنية في العراق، اتجهت الكثير من الدول المشاركة إلى خفض حجم وجودها العسكري هناك ، ولكن رغم كل هذه المعارضة ، الرسمية والشعبية ، وضعف الأساس القانوني الدولي لهذا الغزو، أصرت الولايات المتحدة على المضي قدماً في تنفيذ مخطط الغزو، والواقع أنه لا يمكن تفسير هذا

[1] التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص84.

الإصرار بمعزل عن حالة القطبية الأحادية التي هيمنت على النظام الدولي والفجوة العسكرية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وباقي الفاعلين الدوليين الرئيسيين.

٢ – تأثير البيئة الإقليمية

كان للبيئة الإقليمية تأثير مهم في تعقيد عملية إعادة بناء الدولة في العراق، وتفاوتت التأثيرات السلبية لدول الجوار الإقليمي من دولة إلى أخرى، كما تباينت توجهاتها إزاء تلك العملية من مرحلة إلى أخرى، إذ لا يمكن مقارنة حجم الدور والنفوذ السوري والسعودي، على سبيل المثال بالدور الإيراني، ورغم أن بعض دول الجوار الإقليمي سعت إلى الدفاع عن مصالح السنة وضمان دور لهم في المعادلة السياسية الجديدة بالعراق، إلا أن علاقة أي من هذه الدول بسنة العراق، لم تصل بحال من الأحوال إلى مثيلتها بين إيران وشيعة العراق.

1ــ جامعة الدول العربية

جاء الموقف الرسمي العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية على الرفض الرسمي لغزو العراق عبرت عن ذلك الدبلوماسية العربية التي سبقت الغزو، كان أبرزها نجاح القمة العربية التي عقدت في بيروت ،آذار 2002 في تحقيق مصالحة عراقية – سعودية، وتمهيد الطريق لمصالحة عراقية – كويتية من خلال الاتفاق على تسوية القضايا العالقة بينهما منذ سنة 1991، وبخاصة قضية الأسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق، فضلا عن طرح المبادرة المصرية – السعودية – الأردنية في تموز 2002، التي دعت إلى تأجيل ضرب العراق مدة عام كامل، تقوم خلاله الدول الثلاث بإقناع العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة وقبول عودة المفتشين الدوليين، مقابل الرفع التدريجي للعقوبات، وقد زار وزراء خارجية الدول الثلاث الولايات المتحدة لإقناع الإدارة الأمريكية بمبادرتهم لكنهم فشلوا في ذلك، وتجسد الموقف الرسمي العربي في بيان وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة في 15 و16 شباط 2003 والذي نص بيانه الختامي على امتناع الدول العربية عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري، يؤدي إلى تهديد

سلامة العراق ووحدة أراضيه، فضلا عن هذا التخوف العربي من طبيعة المشروع الأمريكي في العراق، وحدود تداعياته على الأنظمة العربية، وتأثير ذلك في مستقبل النظام الإقليمي العربي[1].

لقد كانت هناك عوامل عديدة حكمت الموقف العربي من المشاركة في القوات الدولية أو التعاون مع سلطات الاحتلال ، والحذر من توفير الشرعية العربية لسياسة التغيير المفروض من الخارج وتغيير الأنظمة بالقوة العسكرية، فقد فرضت الحسابات الإقليمية نفسها في تحديد الموقف العربي، وتحديداً مخافة أن يؤدي تدخل البلدان العربية في العراق إلى تدشين صراع عربي – إيراني على الساحة العراقية وعلى مستوى الإقليم، وتأجيج صراع سني – شيعي في المنطقة، وهو صراع لم يكن في مصلحة البلدان العربية تأجيجه، لا سيما في سيطرة المواجهات المسلحة على نمط التفاعلات السياسية داخل العراق.

2ــ سوريا

رغم التوتر الذي ساد العلاقات السورية ـ الأمريكية على خلفية الحرب ضد العراق، إلا أن هذا لم يلغي وجود مصلحة إستراتيجية سورية في الحفاظ على العراق كدولة مركزية موحدة، ومن ثم، فإن ما يمكن وصفه بالصراع السوري منخفض الحدة مع الولايات المتحدة الذي ارتبط بالمشروع الأمريكي في العراق، لم يكن أكثر من أداة لتحقيق أهداف أخرى لم تتعلق بالسعي إلى إفشال مشروع إعادة بناء الدولة العراقية الموحدة بقدر ما تعلق بإدارة خلافاتها مع الولايات المتحدة، لكن يجب التأكيد في الوقت ذاته، أن الموقف السوري المؤيد لنجاح هذا المشروع، اكتفى بعدم التوسع في السياسات السلبية بهدف إفشال هذا المشروع، ولم يتطور إلى حد تطبيق سياسات سورية إيجابية، أو التعاون مع سلطات الاحتلال، لتوفير المناخ الإقليمي المواتي لتسهيل تطبيق المشروع [2].

3ــ المملكة العربية السعودية

كشف الغزو الأمريكي للعراق ثم الاحتلال، عن مظاهر ضعف العلاقات السعودية – الأمريكية، ففي الوقت الذي مثلت فيه المملكة أحد الحلفاء أو الشركاء الإستراتيجيين المهمين للولايات المتحدة في إقليم الشرق الأوسط، إلا أن تجربة الغزو ثم الاحتلال، كشفت عن تجاهل أمريكي للمصالح السعودية في الإقليم،

---

[1] ينظر: نص البيان الختامي للقمة العربية في شرم الشيخ: بيان صادر عن نتائج اعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشر،شرم الشيخ–مصر العربية 1 اذار 2003، تشرين الاول 2009 www.aljazeera.net.

[2] منى حسين عبيد، المتغير الامريكي واثره في العلاقات العراقية ـ السورية، دراسات دولية، العدد33،على الرابط: www.iasj.net

فقد أدت الحرب وبدء الاحتلال الأمريكي للعراق إلى بروز عاملين رئيسين[1] : **الأول**، الخلل المتوقع في التوازن الإستراتيجي الإقليمي، وتحديدا بين الكتلة السنية بقيادة السعودية، وصعود واضح للشيعة وإعادة بناء النظام السياسي على أسس طائفية وعرقية، تهديد الدور السعودي والكتلة الشيعية، بقيادة إيران ، اما **العامل الثاني** فتعلق بالتداعيات الأمنية للصعود الشيعي على الداخل السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي؛ فرغم أن التهديد العرقي والطائفي لم يكن حاضرا في الحالة السعودية، كما الشأن بالنسبة للحالة السورية، لكن الأهم أنه كان من شأن انتشار عدوى إعادة بناء الأنظمة السياسية ودول المنطقة على أسس طائفية، أن يطال دول مجلس التعاون الخليجي ذات التركيبات الطائفية المختلفة، ومن ثم تهديد منظومة الأمن الإقليمي الخليجي، لمصلحة إيران، لقد ظل هناك توافق سعودي . أمريكي على أهمية الحفاظ على استقرار العراق، لكن ظل هناك أيضاً خلاف واسع بين الجانبين حول العديد من القضايا، بدءاً من تغيير نظام صدام حسين بالقوة، وانتهاء بسياسات الاحتلال المطبقة بعد الحرب، وبخاصة تفكيك حزب البعث، وتسريح الجيش العراقي.

4ــ الجمهورية الإسلامية الإيرانية

حكم الموقف الإيراني من غزو واحتلال العراق ومشروع إعادة بناء الدولة، حساب معقد للمكاسب والخسائر المتوقعة، فقد انطوى المشروع الأمريكي في العراق على مكاسب مهمة، كان أهمها على الإطلاق إزاحة نظام صدام حسين، بل وإزاحة المجموعة الطائفية التي استند إليها هذا النظام من السلطة، وفتح الطريق أمام الشيعة للسيطرة على العديد من المناصب القيادية وعملية صنع القرار في العراق، وكان معنى ذلك إنهاء حالة العزلة الإقليمية التي عانتها إيران خلال مدةالحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)، فضلا عن إيجاد بيئة عراقية مواتية لبناء علاقات نفوذ مع القوى الداخلية ، لكن هذا ادى إلى وجود العديد من مصادر التهديد المهمة التي ارتبطت بالمشروع الأمريكي في العراق، منها، الوجود العسكري الأمريكي نفسه على الحدود الإيرانية مع العراق، ولم يقتصر الأمر على مجرد وجود قوات عسكرية للدولة العظمى، فقد ارتبط الوجود العسكري الأمريكي بتطور إدراك لدى الكثير من أعضاء النخبة الإيرانية، وبخاصة التيار المحافظ، بأن إيران ستمثل المحطة التالية للحرب ضد الإرهاب، بعد العراق،لكن مع وقوع الغزو وبدء مشروع

[1] التقرير الإستراتيجي العربي ، مصدر سبق ذكره.

إعادة بناء الدولة والذي سبقه بعدة أشهر نجاح التيار المحافظ في الوصول إلى السلطة في آب 2002 ،تحولت إيران إلى التركيز على مواجهة التهديدات التي انطوى عليها المشروع الأمريكي في العراق، وتعظيم المكاسب المتوقعة[1].

5ــ تركيا

مثل الموقف التركي من الحرب ومشروع إعادة بناء الدولة في العراق، أحد المصادر المهمة لتأثير البيئة الإقليمية في مسار هذا المشروع، فقد كان لرفض البرلمان التركي الموافقة على مشاركة الحكومة التركية في هذه الحرب دور مهم في إضعاف الشرعية الإقليمية ونزع الغطاء الإقليمي عنها، ليس فقط بالنظر إلى مكانة تركيا كفاعل إقليمي، ولكن إلى وضع تركيا كحليف إقليمي مهم للولايات المتحدة وعضو بالناتو، والواقع أن تأثير عدم مشاركة تركيا في الحرب لم يقتصر فقط على إضعاف الشرعية الإقليمية للحرب ومشروع إعادة بناء الدولة في العراق، لكن كان لهذا الموقف تأثير آخر لا يقل أهمية، تمثل بدفع الولايات المتحدة إلى التنسيق والتعاون مع الأكراد كحليف رئيس في شن هذه الحرب، ما أدى في تجديد تأكيد الالتزامات الأمريكية التي قدمتها لأكراد العراق عام 1992 بدعم بناء نظام فدرالي في العراق. ولذا حاولت الحكومة التركية تصحيح هذا الموقف من خلال الاستجابة للمطلب الأمريكي وموافقة البرلمان التركي في تشرين الأول 2003 على إرسال عشرة آلاف جندي تركي، لذا استطاعت تركيا خلال المدة1991– 2003، في إطار السعي إلى احتواء تصاعد القومية الكردية في العراق من ناحية، وسعيها إلى التوافق مع شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية[2].

وإزاء التداعيات الإقليمية المحتملة لمشروع إعادة بناء الدولة في العراق، وتأثيراتها في التوازنات الداخلية في دول المنطقة، وبخاصة دول الجوار لم تستطع الولايات المتحدة تحويل الإطار الإقليمي إلى عنصر قوة في هذا المشروع، ورغم محاولتها الحصول على دعم القوى الإقليمية من خلال عدد من المؤتمرات التي جمعت القوى الإقليمية والدولية، مثل مؤتمر شرم الشيخ عام 2004 ومؤتمر بروكسل 2005. [3]

---

[1] محمد السعيد إدريس ، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، السياسة الدولية، العدد150،مصدر سبق ذكره، ص 107.

[2] العقدة التركية في الحرب الأمريكية على العراق، على الرابط: www.swissinfo.ch

[3] See: Hameed, Anes H. "From Border Security to National Security: Change in Turkish Foreign Policy Towards the Middle East After 2016 (A Realistic Perspective)." Tikrit Journal for Political Science private issue Conference of the College of Political Science (3) (2019).p 413-418

الخاتمة

أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 تدل على نمط تفاعل ثلاثة متغيرات رئيسة هي: سياسات الاحتلال، والبيئة المحلية داخل الدولة المحتلة ودولة الاحتلال، والبيئة الدولية والإقليمية وتأثيرها، ولذلك أستند البحث على استنتاجات رئيسة هي :

1ـ أهمية الدور الذي تؤديه سياسات الاحتلال، بدءاً من مدى وجود تخطيط مسبق ووضع تصورات واضحة لمرحلة ما بعد الحرب ومرحلة الاحتلال، وطبيعة التحديات المتوقعة خلال مرحلة الاحتلال ومرحلة إعادة بناء الدولة، وهدف إعادة بناء الدولة وباقي الأهداف، ووجود ترتيب واضح لأولويات هذه الأهداف، ومدى وجود توافق داخلي حول مشروع إعادة بناء الدولة معبراً عنه بدعم الرأي العام والمؤسسة التشريعية لهذا المشروع والتكلفة الاقتصادية والبشرية للوجود العسكري في الخارج.

2ــ أهمية الدور الذي تؤديه البيئة الإقليمية في نجاح أو فشل الاحتلال في إعادة بناء الدولة المحتلة، الذي يعتمد على درجة التوافق الإقليمي، ليس فقط حول مشروعية إعادة بناء الدولة، ولكن حول السياسات والنواتج النهائية لذلك المشروع، بدءاً من طبيعة النظام السياسي، وطبيعة النخبة الحاكمة، وطبيعة الدولة الجديدة وتوجهاتها وارتباطاتها الخارجية ، فكلما استند مشروع إعادة بناء الدولة إلى توافق واضح بين دولة الاحتلال والقوى الإقليمية حول السياسات والنواتج النهائية لعملية إعادة بناء الدولة، واستند هذا المشروع إلى تفهم دولة الاحتلال لمصالح القوى الإقليمية وتوازناتها الداخلية، زادت فرصة نجاح واستدامة الدولة الجديدة.

3ـ أن الاحتلال قد ينجح في تغيير النظام السلطوي القائم أو حتى بناء الهياكل والمؤسسات السياسية الديمقراطية، لكنه لا ينجح بالضرورة في بناء نظام ديمقراطي مستدام، فعملية تغيير النظام لا تمثل سوى خطوة أو شرط من شروط بناء نظام ديمقراطي مستدام، ولكنها تظل شرطاً غير كاف فالأخيرة أكثر تعقيداً من عملية تغيير النظام السلطوي، وتعتمد على مدى توافر عدد من الشروط والمتغيرات ذات الصلة بالبيئة الداخلية للنظام الجديد، وتشمل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والبنية الثقافية، والخبرة السياسية والدستورية، ودرجة التعددية العرقية والدينية، وخبرة العلاقات الصراعية الداخلية.

4ـ إن الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي بوساطة الاحتلال يؤثر في فرص استدامة النظام الديمقراطي الجديد من خلال الدور الذي يؤديه الاحتلال في بناء قواعد الديمقراطية، وقدرته على إقناع

الفاعلين الرئيسيين على قبول قواعد النظام الديمقراطي، وتزداد أهمية هذا الدور في حالة المجتمعات التي يختل فيها التوازن بين الدولة والمجتمع، أو بين النظام السياسي القائم والمعارضة.

5 ـ إن حالة التعددية العرقية والدينية في العراق كانت السبب وراء تأخير مشروع إعادة بناء الدولة بعد 2003، ويرجع ذلك إلى أن حالة التعددية كانت سبباً لظهور الطائفية السياسية، وغياب التوافق الداخلي حول مشروع إعادة بناء الدولة، وتطور إدراكات متباينة ومختلفة حول مكاسب المجموعات العرقية والدينية من مشروع إعادة بناء الدولة.

Conclusion:

The process of rebuilding the state in Iraq after 2003 indicates the pattern of interaction of three main variables: occupation policies, the local environment within the occupied state and the occupying state, and the International and regional environment and its impact, therefore, the research was based on the main conclusions are:

1-the importance of the role played by the occupation policies, starting from the extent to which there is advance planning and the development of clear concepts for the post-war and occupation phase, the nature of the challenges expected during the occupation phase and the phase of rebuilding the state, the goal of rebuilding the state and the rest of the goals, the existence of a clear order of priorities of these goals, the extent to which there is an internal consensus on the project of rebuilding the state expressed by the support of public opinion and the legislative institution of this project and the economic and human cost of the military presence abroad.

2-the importance of the role played by the regional environment in the success or failure of the occupation in the reconstruction of the occupied state, which depends on the degree of regional consensus, not only about the legality of the reconstruction of the state, but about the final policies and outputs of that project, starting from the nature of the political system, the nature of the ruling elite, the nature of the new state, its orientations and external links. the more the project for the reconstruction of the state is based on a clear consensus between the occupying power and the regional powers on the final policies and outputs of the process of rebuilding the state, and this project is based on the occupying power's

understanding of the interests of the regional powers and their internal balances, the greater the chance of success and sustainability of the state The new one.

3-the occupation may succeed in changing the existing authoritarian regime or even building democratic political structures and institutions, but it does not necessarily succeed in building a sustainable democratic system.the process of regime change is only a step or a condition for building a sustainable democratic system, but it remains an insufficient condition. the latter is more complicated than the process of changing the authoritarian regime, and depends on the availability of a number of conditions and variables related to the internal environment of the new regime, including economic and social reality, cultural structure, political and constitutional experience, the degree of ethnic and religious pluralism, and the experience of internal conflict relations.

4-the transition from the authoritarian regime to the democratic regime through the mediation of the occupation affects the chances of sustainability of the new democratic system through the role played by the occupation in building the bases of democracy, and its ability to convince the main actors to accept the rules of the democratic system, and this role becomes more important in the case of societies in which the balance between the state and society, or between the existing political system and the opposition.

5 — the state of ethnic and religious pluralism in Iraq was the reason for the delay of the project of rebuilding the state after 2003, due to the fact that the state of pluralism was the reason for the emergence of political sectarianism, the absence of internal consensus on the project of rebuilding the state, and the development of divergent and different perceptions about the gains of ethnic and religious groups from the project of rebuilding the state.

المصادر العربية :

1. جميل م .منيمنة ، نماذج من مشروع الدولة في الفكر العربي المعاصر، الفكر العربي ،العددان 35-36، أيلول – كانون الثاني 1983.

2. علي شفيق ، العلاقات الدولية في العصر الحديث : مع الإشارة للدور العربي والأفريقي ، مكتبة المعارف، الرباط، 1985

3. سعد الركراكي ،مقترب في دراسة العلاقات الدولية ،المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 1991.

4. المختار مطيع ، المختصر في القانون الدولي العام ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط، 2000.

5. عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،1999.

6. عبد الرسول كريم و عمار مراد العيساوي، الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد6، 2019،على الرابط : www.iauj.net

7. حسين سعد كريم ،نظرية الإعتراف في القانون الدولي العام المعاصر ،على الرابط: www.nahrainuniv.edu.iq

8. صلاح نصراوي ، العراق في الإستراتيجية الأمريكية..أي مشروع للدولة الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد162،مركز الأهرام ، القاهرة ،أكتوبر2005.

9. التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2003،

10. عباس عبود سالم ، المعارضة السياسية في العراق بين إصلاح النظام وإسقاطه ،11حزيران ،2022، على الرابط : www.washingtoninstitute.org

11. مروة عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد23،العدد91، نيسان 2022.

12. حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بيروت، 2020.

13. الحرب العراقية المقبلة؟ الطائفية والنزاع الأهلي، تقرير الشرق الأوسط ، المجموعة الدولية للأزمات ، 27 شباط 2008.

14. ليلى ذر لطيف، دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 دراسة تحليلية طبق النظرية السلوكية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط :www.democraticac.de

15. أمير علي ، رفع الحظر عن العراق بعد ما يقرب من مليوني قتيل .. ما الذي تعلمناه من دروس الحظر؟ 28 مايو 2003. www.ilaam.net/War/IraqEmbargo.html

16. تتبع متغيرات إعادة الإعمار والأمن في عراق ما بعد صدام ، معهد بروكينغز ، كانون الثاني 2013، ص. 57 ، www.brookings.edu

17. حسن كريم ،الحرب الامريكية على العراق :الاسباب والأهداف،الدفاع الوطني، العدد43،كانون الثاني 2003،على الرابط: www.lebarmy,gov.lb

18.محمد عبد السلام، تعقيدات الهجوم العسكري المحتمل ضد العراق ، مجلة السياسة الدولية، العدد150،مركز الأهرام ، القاهرة ، 2007.

19.جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس امني،مجلة السياسة الدولية، العدد 150،مركز الأهرام، القاهرة ،تشرين الأول 2007.

20.تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، 24نيسان 2014، على الرابط :www.bbc.com

21.البيان الختامي للقمة العربية في شرم الشيخ: بيان صادر عن نتائج اعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشر،شرم الشيخ–مصر العربية 1 اذار 2003، تشرين الاول 2009 www.aljazeera.net.

22.منى حسين عبيد، المتغير الامريكي واثره في العلاقات العراقية ـ السورية، دراسات دولية، العدد33،على الرابط: www.iasj.net

23.العقدة التركية في الحرب الأمريكية على العراق، على الرابط: www.swissinfo.ch

References :

(1)Jamil M. Mneimneh, Models of the State Project in Contemporary Arab Thought, Arab Thought, Issues 35-36, September - January 1983, p. 5.

(2)Ali Shafiq, International Relations in the Modern Era: With Reference to the Arab and African Role, Al Maarif Library, Rabat, 1985, p. 47.

(3)Saad Al-Rakraki, Muqtarab fi Study International Relations, Al-Waraqah Al-Watania Press, Marrakesh, 1991, p. 10.

(4)the previous source.

(5)Abdelhak Janati Idrissi, Relations intenationales: Elaboration Praique et systematization doctrinale (Oujda: Institut Marocain du Livre, 1997), p.70.

(6)Al-Mukhtar Muti', Al-Mukhtar on Public International Law, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Rabat, 2000, p. 75.

(7)Abd al-Wahhab al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1999, p. 356.

(8)Al-Hussein Shukrani, Contradictions of International Law, a previously mentioned source.

(9)Abdul Rasul Karim and Ammar Murad Al-Issawi, Recognition of International Legal Personality, Journal of the College of Human Studies, Issue 6, 2019, at the link: www.iauj.net

(10)Hussein Saad Karim, Theory of Recognition in Contemporary Public International Law, at the link: www.nahrainuniv.edu.iq

(11)Salah Nasrawi, Iraq in the American Strategy..Any Project for the New State, International Politics Magazine, Issue 162, Al-Ahram Center, Cairo, October 2005, p. 58.

(12)Larry Diamond, (what went wrong and Right in lraq?) in: Francis Fukuyama, ed ,Nation-Building Beyond Afghanistan and Iraq (Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 2006), p.175.

(13)The Arab Strategic Report 2002-2003, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2003, pp. 31-32.
(14)Abbas Abboud Salem, The Political Opposition in Iraq between Reforming the Regime and Overthrowing it, June 11, 2022, at the link: www.washingtoninstitute.org
(15)Marwa Abdel Moneim Bakr, Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq, Journal of the College of Economics and Political Science, Volume 23, Issue 91, April 2022, pp. 173-146.
(16)Marwa Abdel Moneim Bakr, a previously mentioned source.
(17)Hamid Hanoun Khaled, Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, Al-Sanhouri Library, Beirut, 2020, pp. 301-322.
(18)The next Iraqi war? Sectarianism and Civil Conflict, Middle East Report, International Crisis Group, February 27, 2008, p. 7.
(19)Hamid Hanoun Khalid, Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq, a previously mentioned source.
(20)Laila Dhar Latif, The Role of Political Parties in Iraq after 2003, An Analytical Study According to Behavioral Theory, Arab Democratic Center, at the link: www.democraticac.de
(21)Rathmell, “Planning Post-conflict Reconstruction in Iraq: What can we Learn?”, p.1018.
(22)Amir Ali, lifting the embargo on Iraq after nearly two million deaths... What did we learn from the lessons of the embargo? May 28, 2003. www.ilaam.net/War/IraqEmbargo.html
(23)Tracking Reconstruction and Security Variables in Post-Saddam Iraq, Brookings Institution, January 2013, p. 57, www.brookings.edu
(24)the previous source.
(25)James Dobbins,"Iraq: winning the Unwinnble War," Foreign Affairs, Vol.84, no.1 (January-February 2005), p.16.
(26)the previous source.
(27)Hassan Karim, The American War on Iraq: Reasons and Objectives, National Defense, Issue 43, January 2003, at the link: www.lebarmy,gov.lb
(28)Muhammad Abd al-Salam, The Complications of a Possible Military Attack against Iraq, International Policy Journal, Issue 150, Al-Ahram Center, Cairo, 2007, p. 93.
(29)Jamal Abdel-Gawad, American policy towards Iraq: right-wing extremism and security obsession, Al-Seyassah Al-Dawlia Magazine, Issue 150, Al-Ahram Center, Cairo, October 2007,
(30)A chronology of the most important events in Iraq, April 24, 2014, at the link: www.bbc.com.
(31)The Arab Strategic Report 2002-2003, a previously mentioned source, p. 84.
(32)See: the text of the final statement of the Arab Summit in Sharm El-Sheikh: a statement issued by the results of the work of the Council of the League of Arab States at the level of the summit in its fifteenth regular session, Sharm El-Sheikh - Arab Egypt March 1, 2003, October 2009 www.aljazeera.net.
(33)Mona Hussein Obaid, The American Variable and Its Impact on Iraqi-Syrian Relations, International Studies, Issue 33, at the link: www.iasj.net
(34)The Arab Strategic Report, a previously mentioned source.

(35)Muhammad Al-Saeed Idris, Iran and the Gulf and the Possibilities of the American Aggression on Iraq, International Politics, Issue 150, a previously mentioned source, p. 107.

(36)The Turkish knot in the American war on Iraq, at the link: www.swissinfo.ch

(37) See: Hameed, Anes H. "From Border Security to National Security: Change in Turkish Foreign Policy Towards the Middle East After 2016 (A Realistic Perspective)." Tikrit Journal for Political Science private issue Conference of the College of Political Science (3) (2019).